في ندوة خاصة لإعلان نتائج تحليل الطلب على الوظائف في مصر..

"المصرى للدراسات الاقتصادية": الصناعة الأكثر تراجعا والمبيعات الأعلى في إنتاج الوظائف خلال الربع الثالث

نشرة صحفية

القاهرة – 17 مايو 2022

عقد المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، اليوم الثلاثاء، ندوة خاصة لعرض نتائج الربع الثالث، لأول تحليل متكامل حول "الطلب في سوق العمل المصري"، برعاية البنك الأهلي المصرى، بما يفيد كل من صانع القرار، وطالبي الوظائف على حد سواء.

وتركز الدراسة على تحديد أكثر الوظائف المطلوبة فى مصر حاليا، وأكثر المجالات التى يتركز فيها الطلب على الوظائف فى المحافظات المختلفة، بالإضافة إلى الفرص المتاحة للعمالة الفنية، كما تهدف الدراسة أيضا لبيان طبيعة المهارات التى يتطلبها سوق العمل حاليا، ويتيح المركز هذه المعلومات من خلال لوحة بيانات (dashboard) سهلة الاستخدام متاحة على الإنترنت يمكن الاطلاع عليها من خلال من أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، يتم تحديث بياناتها بشكل ربع سنوي، ويتم تقسيم فئات الوظائف المطلوبة وفق التحليل إلى نوعين، أصحاب الياقات الزرقاء "مثل مندوبى المبيعات، أمين مخزن، عامل إنتاج.. إلخ"، وأصحاب الياقات البيضاء "مثل مبرمج، باحث، محاسب.. إلخ."

وكشفت نتائج تحليل الربع الثالث عددا من المؤشرات الهامة، جاء أبرزها فيم يتعلق بذوى الياقات الزرقاء: وجود تباطؤ شديد في نمو الوظائف على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى مركزية شديدة في توزيع الوظائف في مصر،

حيث يستحوذ إقليم العاصمة منفردا على أكثر من ثلثي الوظائف المتاحة على مستوى الجمهورية في الربع الثالث، كما تركز 90% من الوظائف في 6 محافظات فقط: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، القليوبية، الشرقية، الغربية، وتباطأ معدل نمو الوظائف في العاصمة بينما ارتفع في الإسكندرية والحدود وتراجع في الدلتا والقنال والصعيد.

كما أظهر التحليل أن ما تم فقده من وظائف في المنوفية فقط في الربع الثالث، تجاوز ما تم إنتاجه في القاهرة والجيزة، وكانت القاهرة والجيزة والقليوبية هي المحافظات الوحيدة التي شهدت ارتفاعا مستمرا في إنتاج الوظائف خلال الربعين الثاني والثالث، بينما شهدت محافظتا الفيوم والاسماعيلية تراجعا مستمرا في إنتاج الوظائف خلال الربعين الثاني والثالث، وشهدت باقي المحافظات تذبذبا في إنتاج الوظائف (ارتفاع في الربع الثاني وتراجع في الربع الثالث) مثل المنوفية، الدقهلية، أسيوط.

وجاءت أكثر قطاعات الوظائف نموا لذوى الياقات الزرقاء متمثلة في التسويق والمبيعات، والحرف "مثل فنين التبريد والتكييف"، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الترتيب، في حين تصدر قطاع الصناعة يليه قطاع القيادة والتوصيل، القطاعات الأكثر تراجعا في إنتاج الوظائف في الربع الثالث، وعلى عكس الياقات البيضاء، هناك تذبذب شديد وعدم استقرار في وظائف الياقات الزرقاء في معظم المجالات، كما لفت التحليل إلى أن 40% من وظائف الياقات الزرقاء تشترط تعليم عالي، وهو ما يمثل هدرا للموارد البشرية وتوظيفها في غير موضعها، بالإضافة إلى وجود ارتفاع مستمر في نسبة العمالة غير الرسمية بين ذوي الياقات الزرقاء.

وفيم يتعلق بوظائف ذوى الياقات البيضاء، أظهر التحليل ارتفاع إجمالي الوظائف المتاحة بنسبة 38% في الربع الثاني و15% في الربع الثالث، وهناك مركزية أشد في توزيع الوظائف، حيث يستحوذ إقليم العاصمة (القاهرة والجيزة) منفردا بـ 87% من إجمالي الوظائف المتاحة على مستوى الجمهورية، مقارنة بـ 70% في حالة الياقات الزرقاء، وارتفعت الوظائف المتاحة في جميع الأقاليم بشكل مستمر وتذبذبها في الصعيد وكذلك المحافظات الحدودية.

وجاءت أكثر القطاعات نموا في إنتاج الوظائف في الربع الثالث لذوى الياقات البيضاء، ممثلة في خدمة العملاء، وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات، والمبيعات والتجزئة، والتسويق والدعاية والإعلان والعلاقات العامة، على الترتيب، حيث حافظت هذه القطاعات على الصدارة في إنتاج الوظائف "من حيث الحجم" خلال الربع الأول والثانى والثالث، كما شهدت استقرارا أكبر في إنتاج الوظائف المختلفة مقارنة بالياقات الزرقاء شديدة التذبذب، بينما جاءت

أكثر القطاعات تراجعا في إنتاج الوظائف خلال الربع الثالث ممثلة في: التعليم والتدريب، يليه اللوجستيات والتوريد، ثم الضيافة والفنادق والخدمات الغذائية على الترتيب، ولفت التحليل إلى أن 20% من الوظائف لهذه الفئة تتيح العمل من المنزل.

من جانبها قالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، إن نتائج التحليل التي أظهرت تصدر قطاع الصناعة للقطاعات الأقل إنتاجا للوظائف خلال الربع الثالث، تعد كارثية، لأن هذا يترجم إلى انكماش في النشاط الاقتصادى، حيث يجب أن تتصدر الصناعة القطاعات المولدة لفرص العمل، على عكس ما يحث الآن، في حين يتصدر التسويق والمبيعات للقطاعات المنتجة للوظائف.

ولفتت عبد اللطيف إلى أن اشتراط 40% من الوظائف للتعليم العالى، يشير إلى عدم وجود فرص لمخرجات التعليم الفني، وهو أمر يجب التعامل معه بشكل مختلف من خلال واضعى السياسات، لتتواكب مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وانتقدت في الوقت نفسه تركز خلق الوظائف في إقليم العاصمة وعدم استدامة هذه الوظائف نتيجة الاعتماد بشكل أكبر على القطاع العقارى.

من جانبه أشاد الدكتور محمد أيمن عاشور نائب وزير التعليم العالى والبحث العلمى لشئون الجامعات، بتحليل المركز والذى يدرس جانب الطلب في سوق العمل لأول مرة، داعيا للتعاون خلال الفترة المقبلة لعمل مرصد لسوق العمل، والعمل على ربط مخرجات التعليم وبرامج الدراسة في الجامعات بمتطلبات سوق العمل، خاصة في ظل واقعية التحليل الذى أجراه المركز والذى يعبر عن نبض السوق، مما يعطى مؤشرات واضحة لاحتياجاتنا في التعليم، وهو التوجه الذى تنتهجه الوزارة حاليا بربط برامج التعليم باحتياجات السوق وإمكانيات الأقاليم المختلفة وربطها باستراتيجية 2030 و2050..

وأبدت الدكتورة عبلة عبد اللطيف ترحيبها برغبة الوزارة في التعاون داعية لتوحيد الجهود من جميع الجهات المعنية في مجال دراسة سوق العمل وربط مخرجات التعليم بالاحتياجات الحقيقية، وضرورة ربطه بسياسات الاستثمار حيث مازال هذا الربط ضعيفا، معلنة عن بدء المركز في استخدام تكنولوجيا تحليل البيانات في دراسة أسعار السيارات وأسعار العقارات وهو ما تم قبل تحريك سعر الصرف الأخير، لافتة إلى عزم المركز استكمال الدراسة بعد تحريك

سعر الصرف للتعرف على اتجاهات السوق وتغيراته، وهو ما تتيحه هذه التكنولوجيا، بما يسهم في اتخاذ قرارات صحيحة مبنية على تحليل واقعى.

جدير بالذكر أن لوحة البيانات الخاصة بتحليل الطلب على سوق العمل متاحة على الرابط التالى: https://public.tableau.com/app/profile/eces.nbe